# المحاضرة الخامسة: منهج الإمام مسلم.

# munahij al'imam muslm

ا.م.د محمد خلف عبد الفهداوي

قسم علوم القران والتربية الإسلامية

المرحلة : الماجستير

Dr.: Mohamed Khalaf Abdel Fahdawi

Department of Quranic Sciences and Islamic Education

Master level

**التعريف بالإمام مسلم:**

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد، أبو الحسين القشيري النيسابوري، ولد في نيسابور سنة (٢٠٢هـ)، وقيل: (٢٠٦هـ)[١].سمع من خلق كثير من الحفاظ الكبار والثقات فمن دونهم، فمن كبار شيوخه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، وغيرهم كثير[٢]، وسمع منه الخلق الكثير من أهمهم: أبو حاتم الرازي، وصالح بن محمد جزرة، وأبو عيسى الترمذي، وأبو بكر بن خزيمة، وغيرهم[٣].

---

[١] ينظر: تهذيب الكمال: ٤٩٩/٢٧، وطبقات الحفاظ: ٢٦٤.

[٢] ينظر: المصادر أنفسها: ٥٠٠/٢٧، و٢٦٤، وتهذيب التهذيب ٤٠٦/٥.

[٣] ينظر: المصادر أنفسها: ٥٩٩/٢٧، و٢٦٤، و٤٠٦/٥.

صنف في علوم الحديث ما أبقى الله تعالى له الذكر الحسن على مرّ الزمان، ومن أهمها الصحيح المعروف بـ(صحيح مسلم)، وهو أعظم كتبه وأنفعها، والكنى والأسماء، والمنفردات والوحدان، والتمييز، وهي كتب مطبوعة، وغيرها من المصنفات[٤].

مات الإمام مسلم عشية يوم الأحد لخمس بقين من رجب سنة (٢٦١هـ) ببلدة نيسابور عن بضع وخمسين سنة، وقد ذكروا في سبب موته أنَّه عقد له مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله وأوقد السراج ،وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلة فيها تمر فقال: قدموها إليّ، فقدموها إليه، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة يمضغها، فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث، فحدث له بسبب ذلك مرض مات منه، فرحمه الله تعالى[٥].

كان للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري منهج وأسلوب خاص في تصنيف صحيحه، يتوافق مع الإمام البخاري أحيانا، ويختلف أحيانا أخرى، وقد ذكر بعض ما يتعلق بمنهجه وأسلوبه في مقدمة صحيحه، ثم أكمل الإمام النووي توضيح ذلك في شرحه على صحيح مسلم، ولا يخفى أهمية "المسند الصحيح المختصر من السنن" والمعروف بـ"صحيح مسلم" ومكانته العلمية، حيث يعد أصح كتب السنة بعد صحيح البخاري، وإليك أبرز معالم منهجه في صحيحه.

**سبب تأليفه الصحيح وانتقاؤه له ومدة تصنيفه :**

نص الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة الصحيح على أن سبب تأليفه له هو تلبية طلب وإجابة سؤال حيث قال: (أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك

---

[٤] ينظر: سير أعلام النبلاء: ٥٧٩/١٢، والحطة في ذكر الصحاح الستة: ٢٤٨.

[٥] ينظر: تاريخ بغداد: ١٠٣/١٣، والتقييد لمحمد بن عبد الغني البغدادي (ت٦٢٩هـ)، حققه كمال يوسف الحوت (ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٠٨هـ): ٤٤٩، وتهذيب الأسماء: ٣٩٨/٢، والمقصد الأرشد: ٣٢/٣.

هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله r في سنن الدين وأحكامه ...بالأسانيد ...فأردت – أرشدك الله – أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في الصحيح بلا تكرار يكثر ...فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم.)

وقد ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه (١٨٦/٤) أن مسلما جمع الصحيح لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري تلميذه وصاحبه، فقال في ترجمة أحمد في الموضع السابق:( ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه.) فبين الخطيب بهذا ما أبهمه الإمام مسلم في مقدمته.

وقد انتقى الإمام مسلم رحمه الله أحاديث صحيحه من بين ألوف الأحاديث، فقد جاء عنه أنه قال كما في السير (٥٦٥/١٢):( صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة) وقد مكث رحمه الله في تأليفه قرابة خمس عشرة سنة أو تزيد كما في السير (٥٦٥/١٢) ومقدمة شرح النووي على مسلم.

## رواة صحيح مسلم

لصحيح الإمام مسلم رواة كثيرون والذي وصلنا من طرق كتب الفهارس والأثبات روايته من طريق أربعة من تلاميذه وهم:

١. أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، ولم يسمع الصحيح كاملا من الإمام مسلم، بل إن له فائتا لم يسمعه منه وسمعه من غيره عنه يقال فيه: أخبرنا إبراهيم عن مسلم، وذلك الفوت في كتاب الحج وفي أول الوصايا وفي أحاديث الإمارة والخلافة، وهذا الفوت الأخير هو أكبرها، حيث يبلغ نحو ثمان عشرة ورقة، كما قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم.
٢. أبو محمد أحمد بن علي بن المغيرة القلانسي. وقد ساق ابن عطية سنده إلى القلانسي عن مسلم ثم قال:" حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الديوان؛ أولها حديث عائشة في الإفك؛ الحديث الطويل، فإن أبا العلاء تلميذ القلانسي، يروي ذلك عن أبي أحمد الجلوذي عن إبراهيم بن سفيان عن الإمام مسلم."

٣. مكي بن عبدان بن محمد التميمي النيسابوري.
٤. أبو حامد بن الشرقي أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري.

وقد روى ابن نقطة في التقييد بعضا من رواية مكي بن عبدان عن الإمام مسلم، ورواه الجوزقي الحافظ من طريق ابن الشرقي، سماعا لبعضه ومن طريق مكي بن عبدان سماعا لجميعه.

**المنهجية العامة في صحيح مسلم:**

١. بدأ كتابه بمقدمة، بين فيها سبب تأليفه الصحيح كما سبق، ثم ذكر مجموع ما أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه ثلاثة أقسام، ثم ذكر باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذب، ثم باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أبواب ختمها بباب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.
٢. لم يقصد الإمام مسلم الاستيعاب واستيفاء كل صحيح عنده ؛ بل هو كما قال عندما سُئل عن حديث : " و إذا قرأ فأنصتوا " ؛ من طريق ابن عجلان فقال : صحيح . قال سفيان : فلم لم تضعه في كتابك ؟ قال : إنما وضعت فيه ما أجمعوا عليه .

واختلف في مراد الإمام مسلم رحمه الله بقوله (ما أجمعوا عليه) على ثلاثة أقوال:

الأول : ما وجد عنده في شرائط الصحة المجمع عليها ؛ و إن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث. قاله ابن الصلاح و تبعه غيره .

الثاني : أنه أراد ما أجمع عليه هؤلاء الأئمة الأربعة : أحمد ابن حنبل؛ و سعيد بن منصور؛ ويحيى بن يحيى؛ وعثمان بن أبي شيبة. وإذا ثبت هذا النقل عن مسلم فلا يقال بغيره فهو بهذا يبين مراده من قوله أجمعوا عليه.

الثالث : أنه أراد ما لم يختلف الثقات فيه في الحديث نفسه متناً و سنداً ؛ دون ما اختلفوا فيه في توثيق بعض رواته . وهو الذي رجحه السخاوي و غيره . ويرده وجود أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها .

٣. جمع طرق الحديث إن كان له اكثر من طريق في موضع واحد ،وهذا منهجه في معظم كتابه عدا الثمن الأخير منه فانه لم يحصل له ذلك .
٤. يسوق متن الحديث بتمامه وكماله ،من غير اختصار ولا تقطيع ،وما وقع في الأصول مختصرا فانه ينص عليه ،وما أورده مختصرا من غير نص على انه مختصر فإنما يورده في المتابعات لا في الأصول .
٥. يفرق بين الصيغ ،في حدثنا واخبرنا ،وان لفظ حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا فيما سمعه من لفظ الشيخ خاصة ،وأما اخبرنا فلما قرى علي الشيخ ،وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق .
٦. لا يرى جواز الرواية بالمعنى خلافا للبخاري وغيره .
٧. يأتي بالزيادات وينسبها لقائليها .
٨. الدقة في ضبط لفظ الحديث ،من ذلك بيان ما عند الراويين من (النبي) و(الرسول) .
٩. إرداف العام بالمخصص .
١٠. إرداف المجمل بالمبين المنصص .
١١. إرداف المنسوخ بالناسخ له .

**تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري.**

قال أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج.

**أما أسباب التقديم فتتلخص بما يأتي:**

١. ما ثبت عن ابن حزم أنه يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد.
٢. أن الإمام مسلم يجمع طرق الحديث في مكان واحد، بخلاف البخاري فإنه يفرقها في أماكن متعددة، أما مسلم فلا يفعل ذلك إلا نادرا.

٣. أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم.
٤. ما نقل عن بعض العلماء أن أبا علي النيسابوري لم يصله صحيح البخاري، أو نقول أنه ما رءاه بل وصله صحيح مسلم فقط ولهذا قال ما قال فيه.
٥. أنه اقتصر على المرفوع دون الموقوف وعلى المتصل دون المعلق فليس فيه إلا (١٤) حديثاً معلقاً على أعلى عدد ذكر وإلا فهي (١٢) ستة منها وصلها في صحيحه، وأما الموقوفات فهي قليلة جداً عنده لا تقارن بما عند البخاري.

قال عبد الرحمن بن علي بن الدَّيبع:

تنازع قوم في البخاري ومسلم لديَّ وقالوا: أيّ ذين يقدمُ ؟
فقلت: لقد فاق البخاري صحةً كما فاق في حسن الصناعة مسلم

**منهج الإمام مسلم المتعلق بالأسانيد:**

**أولا: شروطه في أسانيد صحيحه:**

١- **شرط الصحة العام:** أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ ومن العلة، وليس معنى ذلك أنه ضمَّن كتابه جميع ما يحفظه من الأحاديث الصحيحة، حيث قال: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه"، وقال أيضا: "صنَّفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة".

٢- **الرجال (الرواة):** قسَّم الرواة إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى هم الحفاظ المتقنون، والثانية هم المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالثة هم الضعفاء المتروكون، فيروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات والشواهد، وأما أهل الثالثة فلا يعرِّج عليهم.

٣- **اتصال السند المعنعن:** اشترط معاصرة الراوي لمن روى عنه بالعنعنة، مع إمكانية لقائهما، وانتفاء موانع اللقاء.

**أقسام الرواة عند الإمام مسلم:**

قسم الإمام مسلم الرواة على ثلاثة أقسام، وذكر أنه يخرج أحاديث القسم الأول ويتبعه بالثاني ولا يخرج للقسم الثالث، قال: إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار...) ثم قال بعد أن ذكر القسم الأول:( فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم...) لكن هل أخرج للقسم الثاني كما ذكر أو لا؟

ذكر الحاكم والبيهقي وتبعهم على ذلك أكثر أهل العلم أن مسلما لم يخرج إلا لأهل القسم الأول وأن المنية عاجلت مسلما قبل تصنيف كتاب يشمل القسم الثاني.

قال الحاكم: لم يقدر له رحمه الله إلا الفراغ من الطبقة الأولى منهم، وقال البيهقي: لم يخرج مسلم إلا أحاديث القسم الأول فقط حيث اخترمته المنية.

وروى البيهقي بسند صحيح إلى إبراهيم بن محمد صاحب مسلم وراوية حديثه قال: صنف مسلم ثلاثة كتب أحدها هذا الذي قرأه على الناس والثاني يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق وامثالهما والثالث يدخل فيه الضعفاء.

وقال القاضي عياض وتبعه النووي إن مسلما أخرج أحاديث القسمين الأولين ولم يخرج شيئا من أحاديث القسم الثالث، وقد بين الحافظ ابن حجر أن هذا غير صحيح وأن الأمر اشتبه على القاضي عياض ومن تبعه والحق أنه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم وإنما يخرج لهم ما يرفع التفرد عن أحاديث القسم الأول،

ولو كان يخرج لأهل القسم الثاني لكان كتابه أضعاف ما هو عليه فلم يخرج لعطاء بن السائب ومحمد بن إسحاق إلا المواضع اليسيرة وهما من المكثرين.

**ثانيا: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه:**

١- **الترتيب على الأبواب:** رتّب الإمام مسلم كتابه على الأبواب، مع أنه لم يذكر عناوين (تراجم) لهذه الأبواب، لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك، وأما العناوين الموجودة في نسخ صحيح مسلم الموجودة الآن فهي من وضع الإمام النووي أثناء شرحه للصحيح.

٢- **ترتيب الأحاديث في الباب:** كان الإمام مسلم يتوخّى تقديم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى (الأصح)، ثم يعقِّب بما هو أقل في الدرجة والإتقان، وكان يقدِّم الإسناد الذي وقع له بعلوّ (الإسناد العالي)، حتى وإن كان فيه بعض أهل الطبقة المتوسطة، وكان يكتفي به أحيانا دون أن يذكر الإسناد النازل من رواية الثقات.

**ثالثا: منهجه في المعلقات والمراسيل:**

الأصل أنه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتصل سنده، ولكنه في المتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

١- **المعلقات:** الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم عددها سبعة عشر حديثا، منها ستة عشر حديثا رواها موصولة أيضا، وواحد علَّقه ولم يصله في موضع آخر، ولا يعدّ ذلك قدحا في صحيحه، لكونه حديثا واحدا.

٢- **المراسيل:** لما كان اتصال السند شرط من شروط صحيحه، فإن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد، ويندر وجودها، حيث لا تتجاوز عشرة أحاديث في صحيح مسلم.

والفائدة من إيراده للمرسل: أنه يورده محتجا بالمسند منه، لا بالمرسل، ولم يقتصر عليه، للخلاف في جواز تقطيع الحديث، على أن المرسل منه قد تبيَّن اتصاله من وجه آخر، وكذلك يريد الإشارة إلى الاختلاف الواقع في الحديث، وأنه صحيح لا يضره الخلاف، حيث يُخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد، وبذلك يكون المرسل مقويًّا للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

**رابعا: منهجه في الآثار الموقوفة:**

الموقوفات في صحيح مسلم أقل من التي وردت في صحيح البخاري، ثم إن معظمها أوردها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، لا في أصله، وقد أخرج جميعها تبعا لا مقصودا، وغالب ما أورده من الموقوف يتعلق بمسائل رواية الحديث، وجلُّ ما أورده خارج المقدمة يتعلق بمناسبات ورود أحاديث مرفوعة، وقد جمع الحافظ ابن حجر موقوفات مسلم في جزء صغير سماه: "الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف".

**خامسا: منهجه في تكرار الحديث:**

بيَّن الإمام مسلم منهجه في تكرار الحديث فقال في مقدمة صحيحه: "إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فنَقْسِمُها عَلَى ثَلاثَةِ أقسَام، وَثَلاَثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ، إِلاَّ أَنْ يَأْتِي مَوْضِعٌ لاَ يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلاَ بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِى فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ. وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ فَلاَ نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى".

ومعنى ذلك أن التكرار عنده ظاهري لا حقيقي، لأنه لا يعيد الحديث إلا مع اختلاف في سنده أو متنه أو لفائدة جديدة، وهذه الفوائد التي يكون التكرار لأجلها ذكرنا بعضها في منهج الإمام البخاري.

**سادسا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:**

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام مسلم – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

١- **جمع الشيوخ بالعطف:** جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، قال الإمام مسلم في صحيحه: "حدثنا محمد بن بكار بن الريان، وعون بن سلام، قالا: حدثنا محمد بن طلحة..." الحديث.

٢- **جمع الأسانيد بالتحويل:** جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل – أي الانتقال من سند إلى آخر– وهو حرف "ح"، وكان الإمام مسلم من أكثر الأئمة استخداما لذلك، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

مثال: قال الإمام مسلم: ١- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَخْطُبُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ»

١- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:** إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، فقد يقول: ورواه فلان عن فلان أيضا، قال الإمام مسلم في صحيحه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "وساقوا الحديث بمعنى حديث كَهمَس وإسناده، وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف".

**عدد أحاديثه:**

ذكر النووي في التقريب أن عدد أحاديث صحيح الإمام مسلم أربعة آلاف حديث دون المكرر، ونقل عن أحمد بن سلمة رفيق مسلم، أنها تبلغ بالمكرر اثني عشر ألف حديث. وقد فسَّر الذهبي المكرر في قول أحمد بن سلمة هذا بقوله: (يعني بالمكرر بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة)[٦]، أما على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي فهي بدون المكرر تبلغ ٣٠٣٣حديثاً.

---

[٦] سير أعلام النبلاء: ٥٦٦/١٢